

بورصة المذيعين الجدد تتراجع في القنوات المصرية الإعلاميون المخضرمون بديلا لأحزاب غير فاعلة

يوازي تحركات الحكومة على مستوى التعامل مع قضايا الحريات العامة، لأن تقييم التجارب المختلفة بشكل مستمر من قبل القائمين على الإعلام يجعل هناك أمدا للتغيير إلى الأفضل دون أن يقود إلى الحالة التي كان عليها الإعلام قبل اندلاع ثورة يناير 2011.

وتصف أجهزة حكومية هذه المرحلة بـ"الفوضوية"، وشكلت تداعياتها هاجسا يمنع التوسع في مجال الحريات ويكبح المطالبين بها، وكان من أبرز تجليات ما يوصف بـ"الفوضى" في مجال الإعلام والذي لعب دور رأس الحربة في سقوط نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، وهو أحد الأسرار التي تفسر محاصرة الإعلام المصري.

وبرهنت مداخلة أجراها الرئيس السيسي مؤخرا مع الإعلامي يوسف الحسيني، والذي غاب أيضا لسنوات قبل أن يدشن عودته من خلال التلفزيون الحكومي، أن هناك دعما لاستعادة رُخم الوجوه القديمة ورغبة لاستعادة الشعبية التي فقدتها بعض المذيعين نتيجة غيابهم عن الشاشة، فلم يفتئ النظراء الجدد كفاءة تمكثهم من القيام بالدور نفسه.



أحمد جمال
صحافي مصري

وقالت مصادر إعلامية لـ"العرب" إن الصحافي مجدي الجلال يستعد للعودة إلى الشاشة قريبا عبر تقديم برنامج سياسي على قناة "صدى البلد" بعد فترة من الغياب، كما يستعد رئيس تحرير الأخبار خالد ميري لتقديم برنامج على القناة ذاته للاستفادة من خبراته الصحافية الطويلة.

ويأتي ظهور الجلال وميري في سياق عودة تدريجية ينهدها المجال الإعلامي لاستحضار الإعلاميين القدامى، حيث استقبل أيضا قبلهما بعض الأسماء التي غابت عن الشاشة لفترة، مثل خيرى رمضان وليس الحديدي ومحمود سعد ويوسف الحسيني.

وقد استحوذ الإعلامي إبراهيم عيسى على جانب مقدم من ردود الأفعال الشعبية التي صاحبت إطلاق "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" السبت، بعد أن انشرت مداخلة في أثناء الجلسة النقاشية التي حضرها الرئيس عبدالفتاح السيسي جملة من الأسئلة حول إعادة تدوير ومن ثم بزوغ إعلاميين تصدروا المشهد سابقا.

وطالب عيسى مقدم برنامج "حديث القاهرة" على فضائية "القاهرة للناس" بحذف خانة الديانة من بطاقة الهوية الشخصية للمصريين واستتكر توغل المؤسسات الدينية في الأمور المدنية، وضرب مثلا بفتاوى دار الإفتاء، وطالب بإعادة النظر في قانون الحبس الاحتياطي والتشريعات المرتبطة بالقوانين الجنائية، وهي أسئلة منحت المؤتمر تفاعلا وحيوية وأخرجته من إطاره البارد المعتاد.

وعلى خلاف العادة في غالبية الفعاليات التي يحضرها الرئيس المصري غابت الوجوه الشبابية عن إدارة الحلقة النقاشية التي جاءت بعنوان "حقوق الإنسان.. الحاضر والمستقبل"، وقدمها الإعلامي شريف عامر مقدم برنامج "يحدث في مصر" على فضائية "أم.بي.سي مصر"، وحظي بإشادة السيسي الذي أبدى إعجابها بما يقدمه من نماذج إنسانية تعبر عن صعوبة الأوضاع التي تواجهها بعض فئات المجتمع.

وأثبتت تجربة السنوات الخمس الماضية صعوبة الاستغناء عن الوجوه المخضرمة والتي لديها شعبية لدى فئات عديدة لإقناعها بتوجهات

الحكومة في قضايا سياسية وحقوقية، وأن عودة هؤلاء وإتاحة الفرصة امامهم للحديث في قضايا جدلية يمكن أن توظفه الحكومة لترسل إشارات بانها عازمة على توسيع هامش الحرية أمام الإعلام. وتتسم الوجوه الإعلامية القديمة في مصر بقدرتها على التماشي مع طبيعة البيئة السياسية وتعرف متى تقدم ومتى تحجم وأي قضايا تستحق المعالجة وبأي أسلوب، وهو أمر تحتجسه الحكومة في ظل مساعيها للترويج لتحسين أوضاع الحالة الحقوقية والحريات العامة.

وتغيب هذه الحنكة عن جيل كامل من الإعلاميين الشباب الذين ظهروا في فترة شهدت انحسارا في المجال العام، ويفتقرون للخبرات الصحافية التي تمكنهم من التعامل مع التحولات المحلية التي تمر بها الدولة المصرية، فهم صنفان، إما عزوف وخنوع عن مناقشة القضايا السياسية المهمة، وإما مناقشتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بدرجة عالية من الحرية وبلا ضوابط مهنية.

ويرى خبراء الإعلام أن الاستعانة بالكتاب والصحافي إبراهيم عيسى الذي طالما وجه انتقادات للحكومة في ملفات عدة قبل أن يعود متبنيا خطابا إعلاميا أقل حدة، يبرهن على أن هناك رغبة في أن يتصدر المشهد في تلك الفترة بعض الأسماء المحسوبة على ما يطلق عليه "تيار المعارضة الوطنية" ولديها أرضية مشتركة مع النظام، على أن يكون ذلك وفق ضوابط تتسع وتضيق حسب ظروف المرحلة السياسية.

وقال الخبير الإعلامي عمرو قورة لـ"العرب" إن "الدوائر المشرفة على العمل الإعلامي في مصر وجدت أن الأسماء الجديدة غير قادرة على جذب الجمهور ولم تحقق الأهداف المرجوة على مستوى الترويج لسياسات الحكومة وإنجازاتها في مجالات مختلفة، وأن الحل في الاستعانة بوجوه تملك خبرة ويمكن أن تكون مقبولة شعبيا".

وقال قورة من إمكانية أن يكون هذا البعد مؤثرا بفرده على انفراجة إعلامية، فاستمرار بيئة العمل الإعلامي كما هي من دون تغيير لا يشي بتوقع حدوث تقدم ملحوظ على مستوى حرية الرأي والتعبير، معبرا عن أمه في أن تكون الاستراتيجية الجديدة المعلن عنها دليلا على انفتاح يعكس على العمل الإعلامي.

ويتطلب إقناع الحكومة المصرية المواطنين بخطواتها ضرورة تحسين حالة الحريات العامة، ويأتي ذلك من خلال أسماء تستطيع مشاغبتها ومعارضتها، شريطة ألا يتشكل ذلك خطرا عليها، وهو أمر يفرض الاعتماد على شخصيات جمعت بين الدورين السياسي والإعلامي في آن واحد في أوقات الاستقطاب الحاد، ويشكل هؤلاء بديلا للأحزاب التي لم تعد قادرة على ممارسة دورها.

ويتوقع البعض من الإعلاميين أن تشهد الساحة الإعلامية حراكا بطيئا

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - عادت بعض الوجوه الإعلامية القديمة تطل في بعض شاشات القنوات الفضائية المصرية، بعد سنوات من الغياب عن الساحة الإعلامية لأسباب عديدة، وتراجعت بورصة ما جرى وصفهم بـ"المذيعين الجدد" الذين سيطروا على المشهد الإعلامي وأضحوا ضيوفا دائمين على المؤتمرات التي تعدها مؤسسة الرئاسة المصرية السنوات الماضية بغرض تكوين نخبة إعلامية تتواءم مع النظام الحاكم.

وقالت مصادر إعلامية لـ"العرب" إن الصحافي مجدي الجلال يستعد للعودة إلى الشاشة قريبا عبر تقديم برنامج سياسي على قناة "صدى البلد" بعد فترة من الغياب، كما يستعد رئيس تحرير الأخبار خالد ميري لتقديم برنامج على القناة ذاته للاستفادة من خبراته الصحافية الطويلة.

ويأتي ظهور الجلال وميري في سياق عودة تدريجية ينهدها المجال الإعلامي لاستحضار الإعلاميين القدامى، حيث استقبل أيضا قبلهما بعض الأسماء التي غابت عن الشاشة لفترة، مثل خيرى رمضان وليس الحديدي ومحمود سعد ويوسف الحسيني.

وقد استحوذ الإعلامي إبراهيم عيسى على جانب مقدم من ردود الأفعال الشعبية التي صاحبت إطلاق "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" السبت، بعد أن انشرت مداخلة في أثناء الجلسة النقاشية التي حضرها الرئيس عبدالفتاح السيسي جملة من الأسئلة حول إعادة تدوير ومن ثم بزوغ إعلاميين تصدروا المشهد سابقا.

وطالب عيسى مقدم برنامج "حديث القاهرة" على فضائية "القاهرة للناس" بحذف خانة الديانة من بطاقة الهوية الشخصية للمصريين واستتكر توغل المؤسسات الدينية في الأمور المدنية، وضرب مثلا بفتاوى دار الإفتاء، وطالب بإعادة النظر في قانون الحبس الاحتياطي والتشريعات المرتبطة بالقوانين الجنائية، وهي أسئلة منحت المؤتمر تفاعلا وحيوية وأخرجته من إطاره البارد المعتاد.

وعلى خلاف العادة في غالبية الفعاليات التي يحضرها الرئيس المصري غابت الوجوه الشبابية عن إدارة الحلقة النقاشية التي جاءت بعنوان "حقوق الإنسان.. الحاضر والمستقبل"، وقدمها الإعلامي شريف عامر مقدم برنامج "يحدث في مصر" على فضائية "أم.بي.سي مصر"، وحظي بإشادة السيسي الذي أبدى إعجابها بما يقدمه من نماذج إنسانية تعبر عن صعوبة الأوضاع التي تواجهها بعض فئات المجتمع.

وأثبتت تجربة السنوات الخمس الماضية صعوبة الاستغناء عن الوجوه المخضرمة والتي لديها شعبية لدى فئات عديدة لإقناعها بتوجهات



القرار أصبح بيد القضاء

سياسيون عراقيون يستغلون قنواتهم للابتزاز السياسي

اعترافات تكشف دور الإعلام في تكريس الفوضى

نشرت منظمة تطلق على نفسها اسم "إنهاء الإفلات من العقاب في العراق" ما وصفته بوثائق خاصة بها عن عمليات الابتزاز السياسي بين رجال أعمال وقادة ميليشيات يديرون قنوات فضائية.

وفي اعترافه عن مقدار الأموال والأموال التي حصل عليها، قال الكربولي "إنه من خلال الرشاوي والمبالغ المالية التي حصل عليها من عقد مع وزارة الصناعة والمبالغ التي حصل عليها عن طريق الابتزاز عبر قناة دجلة والدعم لحزب الحل من دول الجوار تكونت لديه أموال داخل وخارج العراق".

وبيّن "الوثائق" أن الكربولي قد استهدف لجنة القضايا الخاصة بمكافحة الفساد من خلال استضافة محللين ومختصين في برنامج "القرار لكم" الذي تقدمه سحر عباس على شاشة قناة "دجلة" لنشر معلومات غير دقيقة عن عمل اللجنة والطعن بها وأنها تقوم بعمليات تعذيب وانتهاك لحقوق الإنسان، لاسيما وأن ميرز حمادي العاكوب شقيق محافظ نينوى ونقل العاكوب كان قد اتفق مع الكربولي على الطعن بعمل هذه اللجنة كونها كانت قد استهدفت شقيقه.

ويتهم عدد من المتابعين للشأن العام وسائل الإعلام العراقية بممارسة الابتزاز، تحقيقا لأجندات شخصية وسياسية، أو لكسب الأموال والمنافع المادية.

وتركز الصراع المستمر بين الإعلاميين والسياسيين، منذ سقوط النظام السابق عام 2003، حول قضايا الفساد المالي والفضائح الشخصية، وعلى الرغم من أهمية الملفات التي طرحها وسائل الإعلام العراقية المختلفة، إلا أن كثيرين يتهمونها بالسعي للحصول على قسم من الأموال المسروقة أو المختلصة من المشاريع والوزارات المختلفة، كما أن الميل للإثارة الفضائح يزداد مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، لابتزاز بعض الشخصيات السياسية التي تسعى للحفاظ على سمعتها، قبيل مشاركتها بالانتخابات.

ويقول خبراء إعلام إن الإعلام العراقي توجهه الأهواء الأيديولوجية والطائفية حينا، والرغبة في الكسب المادي أحيانا أخرى. وأصبح الصحافيون خاضعين لتوجهات المال السياسي الذي يمول العمل الإعلامي في البلاد.

وأفاد صحافي عراقي فضل عدم ذكر اسمه، أن المسؤولين عن بعض القنوات

نشرت منظمة تطلق على نفسها اسم "إنهاء الإفلات من العقاب في العراق" ما وصفته بوثائق خاصة بها عن عمليات الابتزاز السياسي بين رجال أعمال وقادة ميليشيات يديرون قنوات فضائية.

وفي اعترافه عن مقدار الأموال والأموال التي حصل عليها، قال الكربولي "إنه من خلال الرشاوي والمبالغ المالية التي حصل عليها من عقد مع وزارة الصناعة والمبالغ التي حصل عليها عن طريق الابتزاز عبر قناة دجلة والدعم لحزب الحل من دول الجوار تكونت لديه أموال داخل وخارج العراق".

وبيّن "الوثائق" أن الكربولي قد استهدف لجنة القضايا الخاصة بمكافحة الفساد من خلال استضافة محللين ومختصين في برنامج "القرار لكم" الذي تقدمه سحر عباس على شاشة قناة "دجلة" لنشر معلومات غير دقيقة عن عمل اللجنة والطعن بها وأنها تقوم بعمليات تعذيب وانتهاك لحقوق الإنسان، لاسيما وأن ميرز حمادي العاكوب شقيق محافظ نينوى ونقل العاكوب كان قد اتفق مع الكربولي على الطعن بعمل هذه اللجنة كونها كانت قد استهدفت شقيقه.

ويتهم عدد من المتابعين للشأن العام وسائل الإعلام العراقية بممارسة الابتزاز، تحقيقا لأجندات شخصية وسياسية، أو لكسب الأموال والمنافع المادية.

ويقول خبراء إعلام إن الإعلام العراقي توجهه الأهواء الأيديولوجية والطائفية حينا، والرغبة في الكسب المادي أحيانا أخرى. وأصبح الصحافيون خاضعين لتوجهات المال السياسي الذي يمول العمل الإعلامي في البلاد.

وأفاد صحافي عراقي فضل عدم ذكر اسمه، أن المسؤولين عن بعض القنوات

بغداد - أثارت اعترافات نسبت للسياسي العراقي ورجل الأعمال المعتقل بتهمة فساد جمال الكربولي زعيم كتلة "الحل" جدلا عن عمليات الفساد في العراق، وزعمت الاعترافات التي لم يستطع مراسل "العرب" في بغداد التأكيد من مصدر قضائي أو أممي عراقي، أن الكربولي قام بتأسيس قناة دجلة الفضائية عام 2013، وقام بالتركيز على قضايا الابتزاز لفساد السياسيين والتجار لغرض الكسب المالي والضغط عليهم إعلاميا والاستفادة منهم ماديا، عن طريق الوثائق التي كان يجلبها لهم أعضاء في مجلس النواب العراقي.

وجمال الكربولي لديه نحو 12 نائبا في البرلمان العراقي وهو رجل أعمال ومالك مؤسسات إعلامية مهمة من بينها قناة "دجلة" التي سبق أن تعرضت للحرق والغلق العام الماضي من قبل ميليشيات شيعية لأنها عرضت أغاني أيام شهر محرم الذي يصادف ذكرى مقتل الإمام الحسين.

قنوات تابعة لأحزاب سياسية تقوم أحيانا بحملة إعلامية ضد شخصية سياسية ما، من أجل الضغط عليها لدفع المال

واعترضت قوة من لجنة مكافحة الفساد في مكتب رئيس الحكومة في أبريل الماضي الكربولي من منزله وسط بغداد وفق مذكرة قبض قضائية صدرت بحقه على خلفية تهمة فساد.

وجاءت اعترافات الكربولي ضمن وثائق جديدة نشرتها منظمة "إنهاء الإفلات من العقاب في العراق"، وتورد عددا من عمليات الابتزاز السياسي عبر القناة وتلقي أموال طائلة، في أحدث دليل على ممارسات بعض وسائل الإعلام العراقية المتنافية للمعايير المهنية، واستخدامها وسيلة لتحقيق المكاسب.

تهم الإرهاب تلاحق الصحافيين الجزائريين

وسبق لبوراس، الذي ينشط في المجال الإعلامي والحقوق، أن سجن أربع مرات منذ عام 2003، وفي عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بسبب مواقفه السياسية وأنشطته الحقوقية.

وتزايدت ملاحقة الصحافيين في الجزائر بشكل مكثف في الفترة الأخيرة، فقد أوقفت مصالح الأمن الجزائرية الصحافي محمد مولوج العامل بصحيفة لبريتي الصادرة بالفرنسية، بحسب ما أفادت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان الإثنين وأكد أحد زملائه. وكتبت الرابطة على صفحتها على فيسبوك "تم توقيف الصحافي محمد مولوج العامل بيومية لبريتي مع تفتيش

الجزائر - وجه القضاء الجزائري تهما خطيرة للإعلامي والناشط الحقوقي حسن بوراس، أبرزها الانتماء إلى منظمة إرهابية والتامر على الأمن العام والعمل على تغيير النظام، في توجه جديد لإدانة الصحافيين بهذه التهم التي تم توجيهها سابقا لنشطاء في الحراك الشعبي.

وأمر قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي محمد وسط العاصمة الجزائرية، بإيداع بوراس الحبس المؤقت، بعدما وجهت له تهم الانتماء إلى منظمة إرهابية (حركة رشاد)، وبث ونشر منشورات ومعلومات مضرة بالدولة والمؤسسات. وتعد هذه التهم خطيرة وتصل عقوبتها إلى 15 سنة سجنا.



الحكومة في حاجة إلى إعلاميين قادرين على الإقناع